



الحاكمة كاثي هوكول

للتشر فوراً: 2022/12/29

الحاكمة هوكول توقع على قانون الإصلاح الرقمي العادل

يوفر التشريع (S4104-A/A7006-B) الأدوات والقطع المتاحة لتمكين المستهلك من إصلاح أجهزته الإلكترونية

وقعت الحاكمة كاثي هوكول على قانون الإصلاح الرقمي العادل (S4104-A/A7006-B) الذي يجعل نيويورك أول ولاية في البلاد تضمن الحق في الإصلاح، وتحمي المستهلكين من الجهود الممانعة للمنافسة في الحد من الإصلاح.

"نظرًا لأن التكنولوجيا والأجهزة الذكية أصبحت ضرورية بشكل متزايد في حياتنا اليومية، يجب أن يكون المستهلكون قادرين على إصلاح الأجهزة التي يعتمدون عليها بسهولة في الوقت المناسب"، قالت **الحاكمة هوكول**. "سيعمل هذا التشريع على تمكين المستهلكين بخيارات أفضل لإصلاح أجهزتهم، وبالتالي زيادة عمر أجهزتهم، وتوفير المال، وتقليل النفايات الإلكترونية."

يتطلب قانون الإصلاح الرقمي العادل (S4104-A/A7006-B) من الشركات المصنعة للمعدات الأصلية (original equipment manufacturers, OEMs) توفير معلومات التشخيص والإصلاح للأجزاء والمعدات الإلكترونية الرقمية لموفري الإصلاح والمستهلكين المستقلين إذا كانت هذه الأجزاء ومعلومات الإصلاح متاحة أيضًا لمقدمي خدمة الإصلاح المعتمدين من الشركة المصنعة للمعدات الأصلية (OEM). سيجعل هذا التشريع نيويورك أول ولاية في البلاد تطلب مثل هذه المعلومات من الشركات المصنعة للمعدات الأصلية (OEMs). في كثير من الأحيان، يصعب إصلاح العناصر الرقمية بسبب محدودية الوصول إلى القطع والأدوات، بالإضافة إلى نقص الأدلة والمخططات. من خلال توقيع مشروع القانون هذا وإقراره كقانون، تحمي نيويورك المستهلكين وتفتح سوق الإصلاح الرقمي للمنافسة بكل ما تحويه من مزايا استهلاكية وخاصة بريادة الأعمال والبيئة

قال **عضو مجلس شيوخ الولاية نيل بريسلين**: "إن قانون الحق في الإصلاح الجديد هذا، الأول من نوعه في الولايات المتحدة، لن يوفر فقط المزيد من الخيارات والقدرة على تحمل التكاليف للمستهلكين إذا اختاروا إصلاح أجهزتهم الإلكترونية، ولكنه أيضًا يقلل بشكل كبير من كمية النفايات الإلكترونية، مع توفير المزيد من الفرص للأعمال التجارية الصغيرة. أود أن أشكر الحاكمة هوكول وعضو الجمعية فاهي على التزامهما الراسخ برؤية هذا القانون الجديد المهم وهو يؤتي ثماره."

قالت **عضو الجمعية باتريشيا فاهي**: "تفود نيويورك الأمة مرة أخرى - اليوم، تم التوقيع أول مشروع قانون الحق في الإصلاح في الولايات المتحدة، قانون الإصلاح الرقمي العادل، ليصبح قانونًا - واضعًا المستهلكين في المقدمة، مما يؤدي إلى تكافؤ الفرص لمحلات الإصلاح المستقلة، وتقليل النفايات الإلكترونية في مقابل القمامة. بموجب القانون، يجب على الشركات المصنعة للإلكترونيات السماح بالوصول إلى المعلومات والقطع المهمة التي تتطلبها ورش الإصلاح المستقلة لإكمال الإصلاحات على العديد من المنتجات الإلكترونية، وإنهاء احتكار التكنولوجيا الكبيرة المتزايد لسوق الإصلاح، مع تحفيز المنافسة. وفي الوقت نفسه، نعمل أيضًا على تقليل 655,000 طنًا متوقعًا من النفايات الإلكترونية السامة التي يتم التخلص منها سنويًا في ولاية نيويورك، حيث ينتهي 85% من هذه النفايات في مكب النفايات. الشكر مقدم إلى الحاكمة هوكول على توقيع التشريع ليصبح قانونًا، والسيناتور نيل بريسلين لرعايته مشروع القانون في مجلس الشيوخ، وجميع دعاة الإصلاح العادل الذين عملوا لسنوات دون كلل أو ملل للوصول بقانون الإصلاح الرقمي العادل إلى خط النهاية. في حين أن هذا القانون الجديد يمثل حلًا وسطًا صعبًا بعد حملة قوية ضد الحق في الإصلاح بواسطة التكنولوجيا الكبيرة، إلا أنني فخور بأن

المستهلكين والأعمال التجارية الصغيرة كان لهم الغلبة في النهاية. نأمل أن يؤدي هذا إلى تحفيز الولايات الأخرى على اتخاذ إجراءات، وحشد الجهود لسن قانون الحق في الإصلاح على المستوى الوطني، وأن يتمتع جميع الأمريكيين في نهاية المطاف بـ"حق إصلاح شامل وحقيقي".

###

تتوفر أخبار إضافية على www.governor.ny.gov
ولاية نيويورك | الغرفة التنفيذية | press.office@exec.ny.gov | 518.474.8418